دور الترجمة في جزائر الاستعمار وما بعد الاستقلال

تمهيد:

بإمكان المتمعن لتاريخ الترجمة العريق أن يلاحظ أن وجود الترجمة قد ارتبط، منذ البوادر الأولى لميلادها، بتحقيق حاجة تواصلية ملحة، إذ وانطلاقا من أسطورة بابل الشهيرة، تنبه الانسان إلى أهمية هاته القناة التي ساعدته في التواصل مع غيره ممن لا يجيد لغته، مضيقة بالتالي الهوة بين الناطقين للغات المختلفة، والذين تتقاطع سبلهم بحسب الأغراض والأسباب.

لطالما كانت الترجمة ملازمة لوجود الانسان، وأثبتت فعاليتها في إحداث التواصل بين متعددي اللغات، في مختلف الأزمنة والأمكنة، مختصرة المسافات والأشواط، ميسرة عبور شتى المعارف من ضفة إلى أخرى، فأدت مهمة الوساطة بين اللغات، وكان القائم عليها يتخذ دور الوسيط (Intermédiaire) إلى غاية اليوم.

دور الترجمة أثناء الفترة الاستعمارية:

وبالنظر إلى مبدأ اللجوء إلى الترجمة بحسب الحاجة، فقد ارتبط وجود هذه الممارسة في الجزائر تعليما وتداولا ابتداء من فترة الاحتلال الفرنسي للبلاد، حيث يمكن أن نتحدث في هذا الإطار عن الجذور الأولى لتعليم الترجمة في الجزائر المستعمرة، والتي كرست لها وضعية الازدواجية اللغوية آنذاك، فكان من أهداف الإدارة الفرنسية إبان فترة الاحتلال:

- نشر الثقافة الفرنسية وتعميم استعمال لغة المستعمر.
- التصدي للغة القومية العربية.
- احلال اللغة الفرنسية محل اللغة الوطنية.
- اغلاق جميع المدارس الرسمية العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الفرنسية لم تبق سوى ثلاثة مدارس (مدرسة المدية في الوسط، قسنطينة في الشرق، وتلمسان في الغرب) أسستها في 1850 بغرض تخريج مجموعة من الموظفين في المجال الديني، والقضائي خصوصا، وقد تكوّن على مستوى هذه المؤسسات التعليمية مزدوجو اللغة (فرنسية–عربية) الذين أصبحوا في عهد الاستقلال مترجمين.

كانت هذه المدارس تركز بداية على التكوين في الشريعة والقضاء وفق المناهج المعمول بها في المدارس الاسلامية خلال القرنين الثاني عشر والرابع عشر، على مدار ثلاثة سنوات من التكوين، ولم تكن تضع شروطا محددة من ناحية السن والمستوى التعليمي للالتحاق بها لزيادة عدد المسجلين ومن ثم المتخرجين، كما كانت كل الدروس تقدم باللغة العربية. لكن بعد حلول السلطات الأكادمية محل السلطات العسكرية في إدارة تلك المدارس، تغير القانون الداخلي (قرار 16 جانفي 1876) لتلك المؤسسات وحدد سن الالتحاق للطلبة بين 17-25 سنة، تتوج دراستهم بشهادة الإجازة في الدراسات الاسلامية، وشيئا فشيئا، تم إدراج اللغة الفرنسية في البرامج التعليمية، إضافة إلى مختلف المواد العلمية على غرار الرياضيات، والتاريخ والجغرافيا، وتحولت تلك المدارس إلى مدارس للدراسات العليا الاسلامية (مرسوم 23 جويلية 1895)، وتم تنصيب قسمة عليا على مستوى مدرسة الجزائر لتدريب وتكوين الموظفين على المناصب العليا من شاكلة (قاضي، موثق...) ضمن تمدرس تكميلي يدوم سنتين؛ وفي 1904 تم اشتراط شهادة الدراسة الابتدائية للالتحاق بالمدرسة، ليتم في سنة 1944 الحاق المدارس الثلاث بالتعليم الثانوي وتصبح تسمى بالثانويات الفرنكو–إسلامية« *mederssa* » ou lycées franco-musulman مع استحداث ثلاثة شعب، أولها تقليدية

متعلقة بتكوين موظفي القضاء، والثانية بيداغوجية تهتم بتكوين مدرسي المساجد، أما الثالثة فإدارية تتخصص في تخريج مترجمين. وكانت أهم التمارين الترجمية التي تطبق ضمن البرامج التعليمية لا تخرج عن ثنائية (thème/version) المتمثل في تمريني (الترجمة من اللغة الأم إلى اللغة الأجنبية، والعكس) مع اعتبار اللغة العربية هي اللغة الأجنبية، واللغة الفرنسية هي اللغة الوطنية تطبيقا لسياسة " الجزائر فرنسية" l'Algérie française. لقد وجدت الإدارة الفرنسية أن إدخال دروس الترجمة من الفرنسية إلى العربية أو العكس في مناهج التدريس يخدم غرضين اثنين هما:

- تعليم اللغة الفرنسية ونشرها في البلاد.
- إعداد مترجمين ليكونوا بمثابة وسطاء بينها وبين الأهالي.

فبرزت الممارسة الترجمية، "وأصبحت وظيفة المترجم من الوظائف البارزة والهامة في هياكل الحماية الفرنسية في بلدان المغرب العربي " والجزائر خصوصا.

دور الترجمة بعد الاستقلال:

أما غداة الاستقلال، كانت اللغة الفرنسية هي الطاغية على الممارسات الكتابية والشفهية، فعمدت الجزائر إلى محاولة إحياء اللغة الوطنية، بتجسيد مشروع التعريب رغبة في إعادة بعث اللغة العربية لغة التعامل في المؤسسات الرسمية والعمومية وبدأ ذلك بالتفكير في إنشاء مدارس ومؤسسات تعليمية، وكذا مراكز بحث اصطلاحي لتعميم اللغة العربية، نذكر من بين هذه الهياكل: المدرسة العليا للترجمة بمبادرة من اليونسكو من أجل التكفل بمهمة التعريب.

ومن أهداف إنشاء هذه المدرسة: تكوين هيئة مترجمين معربين من ذوي الأهلية العليا، يتمتعون بثقافة عامة واسعة، ليشغلوا مهامهم بمصالح العلاقات الخارجية والمصالح العمومية والمنظمات الدولية وغيرها؛ إضافة إلى تكوين مترجمين متخصصين في المجالات العلمية الرئيسية، ليعملوا بالمصالح الفنية والمنظمات الصناعية ومراكز الأبحاث والمختبرات وغيرها من المواقع التقنية.

وبعد سنوات تم إلحاق المدرسة العليا للترجمة بمعهد اللغات الأجنبية بجامعة الجزائر، ثم أنشئ قسم الترجمة في 1975، ليحول لاحقا إلى معهد متخصص في الترجمة التحريرية والفورية، أوكلت له مهمة التكوين في الترجمة على عدة مستويات:

- فعلى صعيد الليسانس، يتم تكوين مترجمين وتراجمة مهنيين.
- أما في إطار الماجستير، يتم تكوين إطارات جامعية من صنف أساتذة مساعدين.

وتجدر الإشارة إلى أن لغات التدريس تتراوح بين لغة أساسية اجبارية وهي العربية، إضافة إلى لغات أجنبية أخرى لتحقيق ثنائيات وثلاثيات العمل، ولا سيما الفرنسية والإنجليزية، والاسبانية والألمانية باعتبارها لغات اختيارية، ورغبة في توسيع نطاق تعليم الترجمة عبر الوطن، وتخفيف الضغط على معهد الجزائر، تم استحداث أقسام ترجمة على مستوى الجامعات الوطنية ضمن كليات الآداب واللغات في كل من وهران، تيزي وزو، عنابة، قسنطينة، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغيرها، إلا أن تم تجميد ليسانس الترجمة في السنة الجامعية 2008-2009 بحجة رداءة مستوى الطلبة المتخرجين، وعدم نجاعة البرامج التكوينية لمترجمي المستقبل.

لقد أثبتت البرامج التكوينية للمترجمين في الجزائر عجزها في تكوين مترجمين محترفين، إلا القليل منهم ممن خضع لتدريب مكثف ومتواصل في المدارس المتخصصة في داخل الوطن وخارجه، لأنها وببساطة كانت إلقائية بالدرجة الأولى، ولم توع المتدرب بشكل كبير بمتطلبات السوق، عازلة إياه في أسوار بابل العاجية، فاقتصر تكوين المترجمين على تلقينهم مبادئ الترجمة النظرية دون الدخول إلى مخبر الترجمة الفعلي الذي يضع المتدرب أمام تحد مع النص، وإن حدث ذلك، فسيكون بمعية الموجه الذي يقترح نصوصا مبتورة من سياقاتها، منتقاة بذاتية مطلقة غير محددة الأهداف والنتائج، ودون الدخول في حوار جاد مع النص وتفاعل مع القضايا التي يطرحها. وأصبحت الترجمة مجرد مقياس، بعد أن كانت تخصصا، لتدرس في إطار برامج ليسانس اللغات الأجنبية، وليسانس الآداب حيث برمجت في السنة الثالثة ليلقن في خضمها الطالب ترجمة المصطلحات اللغوية، علما أن هذا الأخير لا يفرق بين الترجمة واللغة الأجنبية، ناهيك أن معلوماته تكاد تكون منعدمة في اللغات الأجنبية، وهذا ما يمثل إشكالية في سير وتدارس المقياس في حد ذاته.

أما معاهد الترجمة السابقة، فقد اقتصر دورها على استقبال طلبة الماستر والدكتوراه فقط؛ وخصصت مهمة تدريس الترجمة للمعهد العالي للترجمة بالجزائر العاصمة الذي تعود فكرة إنشائه إلى الثمانينات، إلا أنها لم تر النور إلى بعد عشريتين، لعدة أسباب أهمها الجانب التمويلي، ولم يتحقق ذلك إلا في 2004، ليتم استقبال أول دفعة من الطلبة في 2006.، وتكوينهم في اختصاصي الترجمة التحريرية والترجمة الشفهية، يفتح المعهد أبوابه للطلبة من كامل العالم العربي، بموجب امتحان قبول وتكون مدة الدراسة فيه سنتين تتوجان بإعداد رسالة يشرف عليها أحد مدرسي المعهد الذين تم انتقاؤهم على أساس خبراتهم الطويلة في مجال تعليمية الترجمة، وكذا الترجمة الاحترافية، على غرار ترجمة المؤتمرات، وغيرهم ممن يستطيعون استغلال تجاربهم في عملية التكوين والتدريب.

وإذا توجهنا إلى الممارسة الفعلية للترجمة باعتبارها أساس الذاكرة الثقافية وأداة الحوار الحضاري، نجد أن ما أنجز منذ الاستقلال من ترجمات ثقافية أدبية وعلمية في الجزائر لا يعكس بأي شكل من الأشكال العدد الهائل من الإطارات المتخرجة على مدى أزيد من أربعة عقود من أقسام الترجمة ومعاهدها، والتي كان من المنتظر أن تدفع بحركة الترجمة إلى الأمام؛ حيث "أصبحت ترجمة الكتب التي تعد ضرورة حيوية وملحة تواجه منافسة شديدة" بسبب ميل المترجمين إلى الترجمة الفورية التي تمنح مقابلا مغريا، وإلى فتح مكاتب خاصة للترجمة الرسمية، أما المترجم الثقافي فيكاد وجوده أن يكون غامض الملامح في غياب قانون منظم لمهنتهوكذا لمشقة العمل الذي يتولاه في سبيل نقل الآثار العلمية والأدبية بين اللغات، وحتى من اختار أن يقوم بهذه المهمة فعليا، فنجده لم يلق تكوينا متخصصا في الترجمة، على غرار محمد ساري الذي فاق معدل ترجماته الخمس عشرة كتابا، في الرواية، والدراسات الأدبية والتاريخية. وحتى المترجمين الحاليين الملتحقين بمهنة الترجمة الرسمية سرعان ما يصطدمون بصعوبة مراس هذه الترجمة المتخصصة، لأنهم وببساطة قد خضعوا لتكوين عام في الترجمة، وهناك منهم من لم يترجم نصا قانونيا طيلة فترة تكوينه، وهذا ما يترجم رداءة الترجمات الصادرة، ورفضها من قبل الهيئات الرسمية، ولا سيما القضائية لاحتوائها على أخطاء في مبناها ومعناها.